تمهيـــــد

يلقى علم التاريخ ونظرياته اهتماماً خاصاً من المؤرخين في السنوات الأخيرة، وذلك لأهميته الكبيرة في البحث التاريخي وفي اتجاهاته. ولم يعد النقاش يقتصد على كون التاريخ علماً أو أدباً، أو بالأحرى حول نسبة التاريخ إلى أحد فرعي المعرفة الأساسيين، بل اتجه الرأي إلى أهمية التاريخ كموضوع حيوي لذاته، له أسسه وطرائق بحثه وأهدافه وله خطورته الخاصة بين حقول المعرفة، حتى أطلق البعض على العصر الحديث «عصر التاريخ».

وقد تأثر علم التاريخ بالثورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الحديثة وبان ذلك في توسع فروعه وفي فلسفته واتجاهاته. وكان للأزمة الشاملة التي يمر بها الغرب منذ مطلع هذا القرن أثر بين على الدراسات التاريخية. فقد كان ينظر إلى الحضارة الغربية بأنها أوج التطور الحضاري للبشرية، وكان ينظر إلى تاريخ البشر من زاوية غربية وكأن محور تاريخ العالم هو الغرب، وكأن كل تاريخ آخر هو ممهد للتاريخ الغربي أو هامش من هوامشه. ولكن الحربَيْن العالميتين وما رافقهما من تطورات كبرى أوضحت أن الحضارة الغربية هي مرحلة من مراحل الحضارة البشرية، وأن هيمنة الغرب التي تجلت في القرن التاسع عشر خاصة إن هي إلا دور تاريخي أوشك أن ينتهي. وتأكد هذا الشعور بظهور قوى جديدة في العالم لها وجهاتها الحضارية وإنجازاتها ولها دور حيوي في مستقبل البشرية. وهذا يصح على أمريكا وينطبق على نهضة روسيا ودورهما الخطير في التطور العالمي من النواحي الحضارية وغيرها.

ثم إن الحركات القومية والنهضات الوطنية وخاصة في آسيا، وظهور شعوب عريقة على مسرح الأحداث -وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية- واتخاذها وجهات حضارية لها مميزاتها وأصولها مما زعزع النظرية الغربية التي تقول بأن الحضارة الغربية ستسود العالم وستطمس الحضارات القديمة الراكدة، وأن مصير العالم حضارياً هو إلى التغريب إن عاجلاً أو آجلاً.

هذه التطورات أدت، مع غيرها، إلى إعادة النظر في النظريات التاريخية وفي مفهوم علم التاريخ. فإذا كان التاريخ ضروري لفهم الحاضر، فإن هذه التطورات الكبرى في العالم لا يمكن أن تُفهم من دراسة التاريخ الغربي. ثم إن التطورات العامة في النصف الأول لهذا القرن أوضحت أن الحضارة الغربية ليست غاية التطور الحضاري، وأنها ليست الحضارة الوحيدة المؤثرة في العالم. وأوضحت هذه التطورات أن النظرة التاريخية في الغرب لا يمكن أن تبقى موضعية تنظر من زاويتها الغربية إذا أريد فهم الحاضر بصورة شاملة.

وهناك نظرة أخرى أصيبت بالانتكاس بهذه التطورات، وهي أن فهم الحاضر لا يمكن أن يتحقق بفهم الفترة التي تسبقه مباشرة فقط، وأن التدرج التاريخي وحده لا يوضح الثورات الكبرى، حضارية وغيرها، بل قد يكون لفترات سابقة أثرها البليغ في التطورات الحاضرة. وهذا يعني أن دراسة النهضات الكبرى تتطلب الرجوع إلى الأصول الحضارية والبشرية، فقد يكون للتكوين التاريخي الشامل أثر كبير في هذه التطورات.

كل هذا ولَّد نظرة جديدة إلى التاريخ. فهي نظرة فيها وجهة عالمية حين تؤكد على أهمية الحضارات الأخرى مع الحضارة الغربية، وحين تشير إلى اشتباك الحضارات وتبادل التأثير فيما بينها. وهي موضعية حين تؤكد على أهمية دراسة

تاريخ الأمة من وجهتها الخاصة جنب النظر إلى التطورات العامة. وبهذا تتبين ضرورة كتابة تواريخ بعض البلاد من جديد بصورة تتصل باتجاه الوعي الجديد فيها وتساعد على فهم نهضتها. وهذا بدوره يضع المسؤولية الأولى في كتابة تاريخ أي شعب على مؤرخيه إن أريد أن يُفهم بصورة سليمة.

وهنا نتساءل عن موقفنا في التاريخ العربي بالنسبة لهذه الاتجاهات، فنبين أننا لسنا بعيدين كثيراً عن البداية؛ فكثير من المؤلفات الحديثة هي بأقلام خارجية، غربية أو شرقية، نشأ أصحابها في ثقافات أخرى وفي بيئات غريبة، ومن المنتظر أن تتأثر مؤلفاتهم بالاتجاهات القائمة في تلك الثقافات والبيئات. ومع أن بعضها خدم الدراسات التاريخية إلا أن البعض جاء بآراء أو اتجاهات غريبة قبلناها مبدئياً ولا بد من إعادة نظر جذرية.

ونحن بحاجة ملحة إلى أن نفهم النظريات والاتجاهات الحديثة في علم التاريخ لنستنير بها ولنستفيد منها في بحوثنا التاريخية. وقد لا نستطيع متابعتها، أو تطبيق طريقة البحث التاريخي الغربي بصورة حرفية في دراساتنا، ولكننا نستطيع الاستفادة كثيراً مما نجد من مذاهب ومناهج تمهيداً لوضع مناهج تاريخية منبعثة من طبيعة الدراسات التاريخية الإسلامية.

ويهمنا بصورة خاصة أن ننتبه إلى «تاريخ التاريخ» أو تطور الكتابة التاريخية وما رافقها من مناهج وآراء تاريخية. ونحن بأمس الحاجة إلى دراسة وبحث تاريخ التاريخ لدى العرب وبدونها تتعذر الكتابة التاريخية النقدية. إننا لن نستطيع فحص مصادرنا التاريخية ونقد رواياتها وتمييز القوي من الضعيف، والأول من التالي، والأصيل من الموضوع، ولن نميز الروايات التاريخية من القصص دون دراسة نقدية للمؤرخين ولتطور علم التاريخ عند العرب. إننا

بحاجة لأن نفهم سبب نشأة الكتابة التاريخية عند العرب، لنرى دوافع كتابة التاريخ واتجاهات المؤرخين، وآراءهم التاريخية، وأسلوبهم في تمحيص الروايات وفي الكتابة، ونظرتهم إلى أهمية التاريخ ودوره في الحياة الثقافية والحياة العامة. ويهمنا أن نرى عوامل الوضع والارتباك في الكتابة التاريخية، من أثر التيارات السياسية والحزبية، إلى دور القصاص فيها، إلى أثر الشعوبية، إلى المؤثرات الدينية، وأن نرى أثر التطورات العامة في تطور الكتابة التاريخية. وبدون دراسة هذه النواحي يتعذر علينا أن نفهم قيمة المواد التاريخية المتيسرة لدينا، أو أن ننقد بحوث غيرنا، أو أن نخلِّص تاريخنا من الشوائب التي لحقت به في الماضي والحاضر. ولن يجدينا في هذا المجال الاستفادة من مصطلح الحديث في التاريخ أو الاعتماد على السمعة التي يتمتع بها بعض المؤرخين. فالطبري مثلاً من مصادرنا الجليلة، ولكن نظرة إلى ما كتبه عن صدر الإسلام تكشف لنا أننا أمام مجموعة من المؤرخين وغير المؤرخين استند إليهم الطبري مثل: أبي مخنف، وسيف بن عمر، وابن الكلبي، وعوانه بن الحكم، ونصر ابن مزاحم، والمدائني، وعروة بن الزبير، والزهري، وابن إسحق، والواقدي ووهب بن منبه، وكعب الأحبار... إلخ. وهم يتباينون في الدقة والاتجاه والأسلوب وفي طريقة الرواية، وكلٌّ منهم يحتاج إلى دراسة تاريخية خاصة.

ولنأخذ موضوعاً معيناً كمثل، وليكن السيرة النبوية. وهنا تتمثل أمامنا سيرة ابن إسحق ومغازي الواقدي باعتبارهما أقدم المصادر، ثم ابن سعد والطبري، وقد نرجع إلى مصادر متأخرة مثل ابن سيد الناس (عيون الأثر) وابن كثير (البداية والنهاية). ولكن هذا الاتجاه، وإن بدا مقبولاً، قد يوقعنا في مزالق خطيرة. فسيرة ابن إسحق (التي هذبها ابن هشام) هي أقدم سيرة وصلتنا،

ويوازيها مغازي الواقدي. وعند فحص ابن إسحق نرى أن رواياته وأخباره، متباينة في الأهمية، فالعنصر التاريخي المتين يرجع بالدرجة الأولى إلى الزهري وبعض المحدثين، وقسم آخر من أخباره مأخوذ من القصص الشعبي الذي يغلب عليه عنصر التسلية أو التقوى أو الفخر مع كثير مع الشعر الموضوع، وقسم ثالث يرجع إلى الإسرائيليات وإلى قصص وأخبار وهب بن منبه في فترة قبل الإسلام خاصة. وعندئذ يتضح التباين في القيمة والأهمية بين هذه العناصر الثلاثة التي تكوِّن مادة السيرة لدى ابن إسحق، وليس من الممكن في بحث جدي الاكتفاء بذكر أخبار ابن إسحق دون تمييز بين العناصر الثلاثة المذكورة.

ومن ناحية ثانية قد نقول إن ابن سيد الناس أو ابن كثير كلٌّ منهما متأخر ومعلوماته مأخوذة عن مؤرخين سابقين معروفين، فهي إذن ثانوية في الأهمية. وقد يصح هذا على كثير من أخبارهما ولكننا عند التدقيق نجد كلا منهما يحوي مادة أولية ترجع إلى مؤرخين أقدم من ابن إسحق كالزهري وهي ليست موجودة في سيرة ابن هشام، وبهذا نحصل على مادة تاريخية مهمة. وبعد هذا نستطيع، بدراسة المصادر المبكرة والتالية أن نرى تطور نظرة المؤرخين العرب في الكتابة عن السيرة حين نقارن مثلاً بين سيرة ابن هشام وعيون الأثر، ونشهد الانتقال من الأخبار التاريخية البسيطة في المصادر المبكرة (مثل: عروة بن الزبير والزهري) إلى الأخبار التي تسيطر عليها التقوى والقدسية الدينية والتي يختلط فيها الشعور الديني والاتجاه نحو المبالغة بالنظرة التاريخية بصورة قوية. وهكذا نستطيع أن نقوم بدراسة تاريخية للسيرة تستند إلى تقدير لأصولها وإلى نقد تاريخي للروايات عنها.

ولكن دراسة هذا الموضوع عسيرة وقلقة، إذ إن المؤلفات التاريخية الأولى لم تصلنا كاملة، وليس أمامنا منها إلا مقتطفات مبعثرة في تواريخ تالية، ومعنى هذا أننا بحاجة لأن نجمع هذه المقتطفات وأن نصنفها لأجل أن نحصل على هيكل تقريبي للمؤلفات المذكورة. ومثل هذه المحاولة تعني إعادة تصنيف المواد التاريخية التي وصلتنا وخاصة للقرون الأولى الثلاثة للهجرة بإرجاعها إلى أصولها، وهو عمل شاق خطير وبطيء.

وهناك مشكلة ثانية، وهي أن هذه المقتطفات تنسب عادة إلى أصحابها دون الإشارة إلى الكتاب الذي أخذت عنه، إلا في النادر، وهذا يضعنا في موضع لا يخلو من كثير من الافتراض والتخمين حين نحاول معرفة المصدر. ثم إننا قد لا نحصل بعد هذا الجهد إلا على خطوط عامة، قد تكون مترابطة أو غير مترابطة، بالنسبة للمؤلفات التاريخية.

ورغم هذه الصعوبات، فإننا نشعر بأنه لايمكن دراسة التاريخ العربي دون هذه المحاولة ودون إعادة تصنيف المادة التاريخية حسب أصولها وإلا اختلط التاريخ بالقصص والأدب، ووضعت الروايات المبكرة والأخبار المتأخرة في صعيد واحد لا يقره منطق التاريخ أو أسلوب البحث التاريخي.

إن الصفحات التالية تمثل محاولة أولية لدراسة نشأة علم التاريخ عند العرب. وهي مجموعة مخططات تجمعها الفترة الزمنية بين القرن الأول والقرن الثالث للهجرة، وتجمعها وحدة الموضوع. وقد تناولت في الرسالة الأولى نشأة علم التاريخ وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، وذلك بصورة عامة موجزة تكاد تكون مجموعة تراجم تظهر الخيوط العامة لتطور الموضوع. وهي

خطوة تمهيدية. وتناولت الرسالة الثانية نشأة مدرسة التاريخ في المدينة متمثلة في رائدها عروة بن الزبير وفي مؤسسها الحقيقي الزهري، وهي تساعد على فهم أصول السيرة النبوية. وتناولت الرسالة الثالثة وهب بن منبه باعتباره قاصاً وإخبارياً تغلب عليه القصص ويبدو أثره في الإسرائيليات وفي قصص ما قبل الإسلام، كما أنه يمثل الوجهة القصصية اليمانية، لأبيِّن أنه لم يكن له أثر جدي في كتابة السيرة كما ظن بعض المستشرقين، وأن دراسة السيرة كانت من قبل مؤرخين من أهل الحديث ولم تأت عن طريق القصاص، وإن تخلل عنصر القصص إلى السيرة فإن ذلك جاء فيما بعد وكان موضع نقد المؤرخين.

وتناولت الرسالة الرابعة نشأة مدرسة التاريخ في العراق (الكوفة والبصرة) وهي المدرسة الأخرى للتاريخ عند العرب. وهذه مدرسة نشأت مستقلة ومن جذور تختلف عن جذور مدرسة المدينة، وهي مدرسة ظهرت بتأثير ظروف وأوضاع ودوافع متميزة ومتصلة بالاتجاهات القبلية في إطارها الإسلامي الجديد. وأرى أن نشأة علم التاريخ عند العرب تتصل بهاتين المدرستين: المدنية والعراقية.

وعرضت في الرسالة الخامسة إلى الدوافع التي أدت إلى نشأة علم التاريخ عند العرب، وإلى الآراء والأفكار التاريخية التي أرادوا التعبير عنها وضمَّنوها مؤلفاتهم.

وبعد فإننا نمر بمرحلة تحرر شاملة، ونرجو أن يكون للدراسات التاريخية دورها وأثرها في هذه المرحلة المباركة.

عبدالعزيز الدوري